الاجتماع الإقليمي للشرق الأوسط المنبثق عن العقد الدولي للمنحدرين من أصل إفريقي 2015-2024

السيدات والسادة الأكارم

السلام عليكم ورحمة الله...

شكرا لدعوتكم الكريمة للمشاركة في فعاليات الاجتماع الإقليمي للشرق الأوسط الهام عن العقد الدولي للمنحدرين من أصل افريقي ونود ان نغتنم هذه الفرصة لنهنئ أنفسنا والسيد فولكر تورك لاختياره كمفوض سامي لحقوق الانسان في الأمم المتحدة ونتطلع الى تعاون مستدام ومثمر في مجالات حقوق الانسان مع تنامي شواغل وتحديات حقوق الانسان في المنطقة.

السيدات والسادة الاكارم

إن مبادرة الجمعية العامة بإطلاق العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي بحد ذاتها يمثل لحظة تاريخية وإنجاز كبير، حيث لازال قضايا حقوق الإنسان التي تؤثر على الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي حاضرة وبقوة أينما يتواجدون.

ولابد من الإشارة الى ان أكثر من نصف سكان البلدان العربية يسكنون في القارة الافريقية وغالبية هؤلاء من أصول افريقية..

وان هذه الاجتماعات هي فرصة لتبادل الحوار في المشاغل الرئيسية لحقوق الأشخاص المنحدرين من أصل افريقي تحت مظلة الاعتراف والعدالة والتنمية ونبذ التعصب العنصري وثقافة التنميط العنصري التي تشيع للأسف في مجتمعات عدة لأسباب تاريخية عديدة.

السيدات والسادة الاكارم

اود ان اقدم عرضا سريعا عن جهود الدول العربية في محاور العقد ...ففي جانب المساواة اود ان اشير الى ان جميع الدول العربية ملتزمة بنصوص دستورية وطنية تؤكد على مبدأ المساواة امام القانون وتعمل جاهدة لإزالة جميع العقبات التي تحول دون تمتع جميع المواطنين على قدم المساواة بجميع حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، بما في ذلك الحق في التنمية كما ان الميثاق العربي لحقوق الانسان (وهو صك إقليمي حقوقي صدر في اطار جامعة الدول العربية – الدول الأطراف فيه لغاية الآن بلغ 17 دولة-)يؤكد في العديد من مواده (ومنها المادة 3 منه) على مبدأ المساواة باعتباره المعيار الأساس للتمتع بالحقوق الواردة فيه وتطلب لجنة حقوق الانسان العربية (الآلية المعنية بمتابعة تنفيذ الميثاق) تطلب من الدول ان تتضمن تقاريرها معلومات عن جهود الدولة الطرف في مكافحة التمييز بجميع اشكاله وعن التقدم المحرز لكفالة تمتع جميع الخاضعين لولايتها على قدم المساواة بكل حق من الحقوق المنصوص عليها في الميثاق وكذلك التدابير التي تتخذها الدول لتأمين تكافؤ الفرص والمساواة الفعلية

وفي جانب العدالة نود الإشارة الى أن النصوص الدستورية الوطنية في الدول العربية تؤكد على مبدأ المساواة امام القانون وعلى حق التمتع بحماية القانون دون تمييز وعلى ضمان الاعتراف بالشخصية القانونية دون تمييز مع توفير سبل فعالة للتقاضي، كما ان الدول ملزمة بموجب دساتيرها بمكافحة جميع الاعمال العنصرية بما في ذلك نشر الأفكار القائمة على التفوق العنصري أو الكراهية العنصرية، والتحريض على الكراهية العنصرية أو العنف أو التحريض على العنف العنصري، وكذلك أنشطة الدعاية العنصرية والمشاركة في منظمات عنصرية.

وفي جانب التنمية نود الإشارة الى ان الميثاق العربي لحقوق الانسان من المعاهدات الرائدة التي نصت على الحق في التنمية في المادة 37 التي تنص على (مادة 37: الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان الأساسية وعلى جميع الدول أن تضع السياسات الإنمائية والتدابير اللازمة لضمان هذا الحق، وعليها السعي لتفعيل قيم التضامن والتعاون فيما بينها وعلى المستوى الدولي للقضاء على الفقر وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، وبموجب هذا الحق لكل مواطن المشاركة والإسهام في تحقيق التنمية والتمتع بمزاياها وثمارها) وهو بهذا يؤكد على ان جميع المواطنين دون تمييز باي شكل كان في المشاركة النشطة والحرة للتمتع بمزايا التنمية وفي التوزيع العادل للثروات.

السيدات والسادة الاكارم

ان الأيدولوجيات المتطرفة وخطاب الكراهية والتحريض عليها تمثل الحاضنة الطبيعية للعنصرية بأشكالها المختلفة وتوفر تبريرا لممارسة الجرائم العنصرية والمعاملة الجائرة التي يتعرض لها المنحدرون من أصل افريقي ويجب عدم المسامحة او التغاضي عن هذه الخطابات التي تتخذ من ميادين الانتخابات او الرياضة او أماكن العمل ...الخ ارضاً خصبة وندعو الى تجريم خطاب الكراهية ومعاقبة ممارسيها، ونرى بان التركيز في أنظمة التعليم على اعتماد نهج حقوق الانسان ومبادئ وقيم حقوق الانسان بما فيها قيم المساواة وعدم التمييز هي الكفيلة بخلق مجتمعات متسامحة مع بعضها بغض النظر عن العنصر او الأصل .

نكرر شكونا لدعوتكم هذه متمنين كل التوفيق لاجتماعكم هذا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته